

Distr.: General
27 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بريوتن (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين إلى أوطانهم والأشخاص المشردين والمسائل الإنسانية
(تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

(ب) المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مختلف وسائل ضمان الممارسة الفعالة
لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو أفضل

(ج) حالات متعلقة بحقوق الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



العمل اللذين أعتمدهما المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الإنسان في أفريقيا، في أيار/مايو ٢٠٠٣، واستراتيجية "٤أ" لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التكييف وإعادة البناء)، التي أيدتها دول عديدة.

٣ - أضافت قائلة إن النص الذي تنظر فيه اللجنة هو نتاج مشاورات عديدة. وأعربت عن أملها في أن يعتمد مشروع القرار، بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات الماضية مراعاة لطابعه الإنساني واللاسياسي.

٤ - الرئيس: أعلن أن إيطاليا والدانمارك قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار (A/C.3/58/L.38). تقديم المساعدة إلى الأطفال اللاجئين غير المصحوبين

٥ - السيدة أحمد (السودان): عرضت مشروع القرار A/C.3/58/L.38 باسم مقدميه، الذين انضمت إليهم البلدان التالية: أذربيجان والكاميرون واليمن وباكستان وبنما وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وقطر ومدغشقر. وقالت إن مشروع القرار يرمي إلى استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى المصير المحفوف بالمخاطر لفئة ضعيفة للغاية، هي الأطفال اللاجئين غير المصحوبين. فلأسباب مختلفة وجد عدد كبير من الأطفال أنفسهم مشردين بلا مأوى وبلا عائل يلبي احتياجاتهم. ويستهدف القرار بصفة خاصة التشجيع على اتخاذ تدابير وقائية، والبحث عن حلول تتضمن لم تشمل الأسر.

٦ - أشارت إلى أنه ينبغي إدخال التعديلات التالية على مشروع القرار: في الفقرة الثالثة من الديباجة عكس ترتيب اللفظة والعبارة التاليتين: "الملاريا" "فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب" ويصبح

تولى السيد بريوتن (سلوفاكيا)، نائب الرئيس الرئاسة في غياب السيد بيلينغا إبوتو (الكاميرون) افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين إلى أوطانهم والأشخاص المشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/C.3/58/L.37/Rev.1 و L.38 و L.43)

مشروع القرار (A/C.3/58/L.37/Rev.1): المعونة المقدمة إلى اللاجئين والعائدين إلى أوطانهم والأشخاص المشردين في أفريقيا

١ - السيدة أحمد (السودان): قدمت مشروع القرار (A/C.3/58/L.37/Rev.1) باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة البلدان الأفريقية وأشارت إلى أن الجمهورية التشيكية وقبرص والنرويج قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقالت إن أفريقيا تضم أكبر عدد من اللاجئين والأشخاص المشردين في العالم. وخلال العام الماضي أعطت مبادرات مهمة للسلم الأمل في التسوية في بعض البلدان لكن التوقعات ليست مشجعة على الإطلاق في بلدان أخرى. وكثيرا ما يظل الوضع يتجسد في معاناة لا تحتمل للسكان المشردين وكذلك للمجتمعات المهشة التي تستقبلهم، الأمر الذي ينطوي على خطر نشوء منازعات جديدة.

٢ - لذا فإن مشروع القرار يكتسي أهمية كبيرة. وأشارت إلى المبادرات العديدة المتخذة على عدة مستويات ولا سيما في أفريقيا لمواجهة هذا الوضع. وألقت الضوء على وقائع جديدة مهمة، مثل القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، والإعلان وخطة

برنامج العمل. وأعرب المتكلم عن أمله في أن يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

١٠ - الرئيس: قال إن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أسبانيا وأيرلندا وأيرلندا الشمالية وإيطاليا والبرتغال والجمهورية التشيكية والدانمارك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وقبرص وقيرغيزستان وكرواتيا.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (A/C.3/58/L.42 و L.44 و L.45)

مشروع القرار (A/C.3/58/L.42): التعذيب وغيره من أشكال العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١١ - السيدة تيغيسن (الدانمارك): عرضت مشروع القرار (A/C.3/58/L.42) باسم مقدميه، الذين انضمت إليهم الدول التالية: أذربيجان وأرمينيا وإريتريا وأستراليا وأندورا وأوكرانيا والرأس الأخضر وبنغلادش وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا ولتوانيا ومالطا ومالي وموناكو

١٢ - أشارت المتكلمة إلى أنه ينبغي إدخال التعديلات التالية على المشروع: في السطر الثالث من الفقرة ٢ من المنطوق ينبغي إدراج حرف الواو قبل كلمة "تؤكد"؛ وفي الفقرة ١٧ من المنطوق ينبغي حذف عبارة "من تقرير نشاطه" والاستعاضة عن لفظة "ترحب" بعبارة "تخطط علما مع الارتياح بالتقرير".

١٣ - أضافت قائلة سيكون لمشروع القرار، الذي هو ثمرة مشاورات واسعة النطاق، دور مهم في مكافحة التعذيب، وأعربت المتكلمة عن أمله في أن يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

نصها كما يلي "... مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب والملازمية ...". وفي الفقرة السادسة من الديباجة يستعاض عن عبارة "إذ تعيد تأكيد" بعبارة "إذ تشير"؛ وفي الفقرة ٧ من المنطوق تدرج عبارة "القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين" بعد عبارة "القانون الدولي الإنساني"؛ وفي الفقرة ٩ من المنطوق يستعاض عن عبارة "أكثر الوسائل فعالية" بعبارة "واحدة من أكثر الوسائل فعالية".

٧ - أعربت عن أملها في أن يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات الماضية.

٨ - الرئيس: قال إن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: بتسوانا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسوازيلندا وسيراليون وموزمبيق ونامبيا

مشروع القرار (A/C.3/58/L.43): أعمال متابعة المؤتمر الإقليمي لدراسة مشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين والأشخاص المنجبرين على أشكال أخرى من النزوح اللاطوعي والأشخاص العائدين إلى أوطانهم في بلدان كمنولت الدول المستقلة وفي بعض الدول المجاورة

٩ - السيد كنيانزسكي (الاتحاد الروسي): عرض مشروع القرار (A/C.3/58/L.43) باسم مقدميه فقال إن المشروع يرمي إلى إعطاء دفعة سياسية إضافية للعمل الذي تقوم به الجمعية العامة في إطار متابعة المؤتمر الإقليمي لسنة ١٩٩٦. فمقارنة بمشروع القرار الذي قدم في دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين يتضمن المشروع عناصر جديدة هي: مبادرات دون إقليمية متخذة في إطار التعاون العابر للحدود، واجتماع الاستعراض الرفيع المستوى المعقود في السويد في سنة ٢٠٠٢، والنداء الموجه من أجل تقديم تأييد سياسي رفيع المستوى يتيح ضمان الاضطلاع بأنشطة لتنفيذ

في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وضرورة ضمان عالميتها تلا الفقرتين ١ و ٥ من المنطوق.

١٩ - قال إن مقدمي مشروع القرار قد راعوا الشواغل التي أعربت عنها الوفود المختلفة، ومن ثم فإنهم يأملون في أن يتسنى اعتماد مشروع القرار دون طرحة للتصويت.

٢٠ - الرئيس: أعلن أن أوغندا والجمهورية الدومينيكية وبنغلاديش وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

(ب) المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مختلف وسائل ضمان الممارسة الفعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو أفضل (A/C.3/58/L.30/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/58/L.30/Rev.1: حالة الأطفال الإسرائيليين والمساعدة المقدمة إليهم

٢١ - السيد غيلرمان (إسرائيل): قدم مشروع القرار A/C.3/58/L.30/Rev.1، وأعلن أن إسرائيل تفضل أن تعالج مسألة الأطفال بصورة شاملة، وفقا لما جرى عليه العرف. بيد أنه قرر تقديم هذا النص بعد أن أصر مقدمو مشروع القرار A/C.3/58/L.24 الذين لا يهمهم إلا مصير الأطفال الفلسطينيين للسنة الثانية على التوالي على طرحة للتصويت ضد رغبة وفود عديدة. وقال إن إسرائيل كانت على استعداد لسحب نصها لكن مشروع القرار A/C.3/58/L.24 كان قد اعتمد. وأنه من الضروري تأييد قرار يتعلق بمعاناة الأطفال الإسرائيليين بسبب الإرهاب الفلسطيني وأن لهذا ما يسوغه. وأردف قائلا إن نص مشروع القرار قد وزع على الوفود، وقدم ممثل إسرائيل مضمونه بسرعة مصرا على التعديلات المدخلة على الصيغة الأصلية، ولا سيما مراعاة نتيجة المشاورات التي أجريت مع الوفود المهمة بهذا الموضوع. وبعد أن تلا الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة أشار إلى أنه منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قتلت

١٤ - الرئيس قال إن الدول التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أستراليا وأكوادور وتركيا وموريشيوس وميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ونامبيا. مشروع القرار A/C.3/58/L.44: العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

١٥ - السيد برغ (السويد): عرض مشروع القرار A/C.3/58/L.44 باسم مقدميه، الذين انضمت إليهم البلدان التالية: أذربيجان وأستراليا وأكوادور وأوكرانيا والجمهورية الدومينيكية واليونان وبنما وبيرو وجنوب أفريقيا وصربيا وقبرص ولتوانيا ومونتنگرو ونيكاراغوا

١٦ - لاحظ أن مشروع القرار المقدم يتوخى تمثيلا متساويا للرجال والنساء في لجنة حقوق الإنسان وفي لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنه كان محل سلسلة طويلة من المفاوضات. وأدخلت على النص الأصلي تنقيحات عديدة لمراعاة التنوع الكبير لوجهات النظر التي أعربت عنها الوفود، وأنه يؤمل في أن يتسنى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، وفقا لما جرى عليه العرف.

١٧ - الرئيس قال إن استونيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وليسوتو قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/58/L.45: الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

١٨ - السيد سيمنكس (المكسيك): عرض مشروع القرار A/C.3/58/L.45 باسم مقدميه، الذين انضمت إليهم أكوادور والسنغال وباراغواي ومصر وهندورس. في ذكر أنه في الفقرة ٧ من الصيغة الإنكليزية للنص ينبغي الاستعاضة عن عبارة "in due time" بعبارة "in a timely manner". وبعد أن أكد الأهمية التي تكتسيها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي بدأ نفاذها

٢٤ - أردفت قائلة إن فلسطين ترى إن حالة الأطفال الفلسطينيين فريدة، وهذا لا يعني أنهم أسوأ حالا من سائر الأطفال ولا أن المعاناة حكر للأطفال الفلسطينيين.

٢٥ - إن شكل ومضمون مشروع القرار يعبر عن الموقف المتحيز والمرفوض الذي تتخذه إسرائيل، وأن أي إشارة إلى حالة الأطفال محجوبة باعتبارها السياسية. واستطردت قائلة إن الصيغة المنقحة التي تنظر فيها اللجنة قد تلافت رفض الأغلبية العظمى للوفود لمشروع قرار يتعدى بكثير اختصاص اللجنة الثالثة. وعلى الرغم مما أدخل على النص من تنقيحات فإنه ما زال غير مقبول. وتأمل فلسطين في رفض مشروع القرار إذا طرح للتصويت.

٢٦ - السيد قرنفل (لبنان): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجمهورية العربية السورية والمراقبة عن فلسطين.

٢٧ - السيد مفرومانيس (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بدراسة حالة حقوق الإنسان في العراق): قدم تقريره المرحلي عن حالة حقوق الإنسان في العراق، الصادر بالرمز A/58/338. وتلا الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٨ وأشار بصفة خاصة إلى عملية الاغتيال التي حدثت في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وأودت بحياة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعراق ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي يشيد هو بذكراه، وكذلك بحياة ٢١ موظفا متفانيا آخر، وأجبرته على إرجاء زيارته للعراق، التي كان من المقرر أن تجري أصلا من ٢٢ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٨ - مضى يقول إنه لو كان قد تمكن من دخول العراق لكان قد قدم بيانا بنتائج رحلته وبملاحظاته في إضافة. ونظرا للوضع الخاص في العراق منذ ثمانية أشهر فإنه تم الحصول على معلومات ضئيلة جدا جديرة بالثقة بواسطة المنظمات

بمجموعات إرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي وفرقة شهداء الأقصى ٩٠٣ إسرائيليين، من بينهم ١٠٩ أطفال وأصابت آلاف آخرين بجراح. واستطرد قائلاً إن عددا كبيرا من الهجمات الإرهابية قد استهدف الأطفال عمدا. وقال إن تناول حالة الأطفال الفلسطينيين فقط يمثل تجاهلا للصعوبات التي تواجه الأطفال الإسرائيليين ويعطي انطباعا بأن مركز الضحية حكر لطرف واحد في النزاع احتكار مركز الضحية. وأعرب عن اقتناع الوفد الإسرائيلي بأن أغلبية الوفود تدرك المعاناة التي يقاسيها الأطفال الإسرائيليون في مواجهة الإرهاب، ودعا الوفود إلى تأييد هذا النص.

٢٢ - السيدة الحاج علي (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الوفد السوري يعارض مشروع القرار A/C.3/58/L.30/Rev.1، الذي قدم بشأن بند غير مناسب من بنود جدول الأعمال. وقالت إنها ترى إن هذا القرار، استنادا إلى فحواه، لا يدخل في نطاق اختصاص اللجنة الثالثة، وطلبت من المكتب تقديمه في إطار بند آخر من جدول الأعمال.

٢٣ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): أيدت الملاحظات التي أبدتها فلسطين على الصيغة الأولى لمشروع القرار (A/C.3/58/L.30). وقالت إن استناد النص الإسرائيلي إلى مشروع القرار المتعلق بحالة الأطفال الفلسطينيين والمساعدة المقدمة إليهم (A/C.3/58/L.24)، الذي سبق اعتماده، يبين مدى عدم اكتراث إسرائيل بمعاناة الأطفال الفلسطينيين الذين تحاول امتهاهم. وقالت إن إسرائيل، التي لا تكف عن تكرار أنه يجب أن لا يعالج أي قرار حالة مجموعة معينة من الأطفال وعن استعمال هذه الحجة لرفض القرار المتعلق بحالة الأطفال الفلسطينيين تنقض هنا حججها ذاتها.

٣١ - قال إنه لم يتمكن لضيق الوقت من مقابلة العدد الذي كان من المقرر مقابلته من المسؤولين لكن مجرد وجوده في مدريد، حيث استطاع أن يطلب مقابلة الممثلين الرئيسيين للسلطة المؤقتة للتحالف والمجلس الحكومي المؤقت، قد أثبت تصميمه على الوفاء بولايته.

٣٢ - استطرد قائلاً إنه قد أعرب مجدداً أثناء اجتماعه بالوزير العراقي لحقوق الإنسان وتبادلات الآراء القصيرة التي أجراها مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل اعترامه الذهاب إلى العراق بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك. كما أكد أنه تقع على عاتق العراق وبالتالي على عاتق السلطة المؤقتة للتحالف وعلى عاتق المجلس الحكومي المؤقت احترام أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٣ - أردف قائلاً إن الهدف من هذه الاجتماعات، وكذلك من الاجتماعات المعقودة في جنيف، هو التأكد من أنه يمكن جمع قدر كاف من المعلومات في المستقبل القريب، بهدف نشرها في تقرير قريب للمقرر الخاص يقدم إلى لجنة حقوق الإنسان. ومضى يقول إن المشاورات التي يتوقع عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مع ممثلي السلطة المؤقتة للتحالف والمجلس الحكومي المؤقت والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية وكذلك مع أفراد ينتظر أن توفر له أيضاً قدراً كبيراً من المعلومات الجديرة بالثقة.

٣٤ - استطرد قائلاً إنه اقتناعاً منه بأن ما من شيء يمكن أن يحل محل زيارة للعراق فقد أعاد تأكيد عزمه على بذل قصارى جهده للذهاب إلى العراق بمجرد أن يتسنى ذلك.

٣٥ - السيد دوغارد (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): قال إن الجمعية العامة قد وصفت الجدار الذي تقيمه إسرائيل

غير الحكومية المحلية والدولية والأمم المتحدة ومصادر أخرى يزيد صعوبة في البلد. وهذا الافتقار إلى البيانات التي يعول عليها يزيد صعوبة مهمته، المتمثلة في دراسة مسائل حساسة ومحورية، وحالة المشردين واللاجئين، وظروف الاحتجاز، والمنعة من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان، والحرية الدينية.

٢٩ - لذا قرر المتكلم عقد سلسلة من المشاورات التمهيدية في جنيف من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أتاحت له إقامة اتصالات منتظمة بالقوائم بأعمال البعثة الدائمة للعراق، الذي أكد المتكلم له كتابة اعترامه تنظيم اجتماعات ومشاورات مع الوزراء المختصين في مجلس الوزراء العراقي وممثلي السلطة المؤقتة للتحالف والمجتمع المدني. كما أبلغه برغبته في أن يبحث في المفاوضات المقبلة انتهاكات الحق في الحياة، لا سيما حالات الاختفاء والإعدام دون محاكمة ومدافن العظام والتعذيب وظروف السجن والحرية الدينية "التعريب" والمساواة بين الجنسين، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي اتخذها أثناء زيارته الأولى للعراق في سنة ٢٠٠٢.

٣٠ - أضاف قائلاً إن المفاوضات التي أجراها في جنيف قد أتاحت له أيضاً مقابلة ممثلي البعثات الدائمة للكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وكذلك ممثل الحكومة الكردية الإقليمية وأيضاً أعضاء منظمات دولية غير حكومية. وقد حرص على تعزيز التعاون بين الوفد العراقي والوفد الكويتي، الأمر الذي أتاح تحديد عدد ضئيل من المختفين. وجرى تناول مسائل حساسة ودعى المقرر الخاص إلى حضور مؤتمر المانحين، المعقود في مدريد يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

سلبية للغاية في حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأنها تفرغ تقرير المصير للشعب الفلسطيني من كل معناه، لأنه لن يكون للفلسطينيين قريبا أي أرض يقيمون دولة عليها؛ وهما السبب الرئيسي في الوضع للفلسطينيين الفظيع الذين يعانون من عمليات الامتهان اليومية في مراكز المراقبة؛ وأخيرا فإنهما يبررا تدمير أجزاء كبيرة من الممتلكات وإتلاف البيئة.

٣٧ - صرح المقرر الخاص بأنه قد أختار عمدا عدم بحث سائر الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما فقدان الحياة واللجوء إلى القوة المفرطة دون التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وتزايد عدد اغتيالات الفلسطينيين، واحتجاز أكثر من ٦.٠٠٠ فلسطيني، ونقل المسجونين في الاحتجاز الإداري من شرق الأردن إلى غزة.

٣٨ - السيد غيلرمان (إسرائيل): قال إن المقرر الخاص يردد لسوء الحظ المزاعم الواردة في تقاريره السابقة دون مراعاة التصحيحات التي أجرتها إسرائيل، وأنه يواصل الاضطلاع بولايته لأغراض سياسية. واعتبر أن موقف إسرائيل فيما يتعلق بالإغلاق الأمني معروف جيدا، وشرح أمام مجلس الأمن والجمعية العامة. ومع ذلك فإنه يعتزم أن يبين بعض النقاط الإضافية فيما يتعلق بالتقرير الأخير للمقرر الخاص. فمع اعتراف المقرر الخاص بشواغل إسرائيل المشروعة في مجال الأمن يعتبر المقرر الإجراءات المتخذة من جانبها مبالغ فيها، دون مراعاة الخطر الذي يمثله الإرهاب الفلسطيني، الذي راح ضحيته الكثيرون والذي لا يميز بين السكان المدنيين والمقاتلين. ولا أحد يستطيع أن يقرر إفراط عمل ما بصورة فورية ومن بعد. بمجرد حساب الأضرار أو الضحايا المزعومين. فللتمكن من ذلك يتعين توافر معارف متخصصة في المجال القانوني والتنفيذي ومراعاة السياق الخاص الذي حدثت فيه العمليات، ووضع الإسرائيليين في مجال الأمن والاستخدام غير المشروع للمدنيين الفلسطينيين

حاليا في الأرض الفلسطينية بأنه انتهاك للقانون الدولي، وطلبت من إسرائيل وقف بناءه. وإذا كان لإسرائيل الحق، بسبب شواغلها الحقيقية جدا في مجال الأمن أن تقيم حائطا الجدار على طول خط هدنة عام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) فإنه ليس لها الحق في إقامة هذا الجدار على الأرض الفلسطينية. وأضاف قائلا إن بناء هذا الجدار لا يمكن أن يعتبر إلا ضما فعليا لأرض محتلة، وهو أمر يحظره ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة. وذكر المقرر الخاص أن إسرائيل قد قررت التوغل نحو ٢٢ كيلو مترا في شرق الأردن حتى مستعمرة آرييل، للتمكن من إقامة الجدار الأمر الذي سيحصر نحو ١٦ في المائة من شرق الأردن بين الجدار والخط الأخضر. وعلاوة على ذلك فإنه تبذل جهود لقطع القدس الشرقية عن شرق الأردن. وفضلا عن ذلك أعلنت إسرائيل الآن أن المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر "منطقة مغلقة يمكن أن يتحول فيها الإسرائيليون بحرية في حين يتعين على الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون فيها الحصول على تصاريح. والفلسطينيون الموجودون على الجانب الإسرائيلي من الجدار سيحرمون أيضا من أراضيهم ومساكنهم ومراكزهم الصحية ومدارسهم. ومن جهة أخرى يدار المرور بمراكز المراقبة بطريقة تعسفية بهدف واضح هو دفع الفلسطينيين إلى استيطان جانبهم من الجدار، وبذلك ينشأ جيل جديد من الأشخاص المشردين.

٣٦ - قال المقرر الخاص إن مستعمرات الاستيطان تمثل انتهاكا للفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على الدولة القائمة بالاحتلال توطين جزء من سكانها في الأرض التي تحتلها. وأردف قائلا إن إسرائيل لم تعد تزعم أنها تخدم المستعمرات كما كانت تفعل في الماضي بقدر ما تخصص الحكومة لها مزيدا من الموارد، بما في ذلك للمستوطنات التي كانت تعتبر من قبل غير شرعية. ولاحظ المقرر الخاص أنه تترتب على الجدار والمستعمرات نتائج

المقرر الخاص قد طلب من السلطات الإسرائيلية في تقريره إما السماح للجنة دولية مستقلة بالتحقيق في الشكاوى المقدمة من التعذيب وإما أن تجري بنفسها تحقيقاً قضائياً مستقلاً ومتعمقاً بشأن الادعاءات المقدمة فقد سأل المتكلم إذا كان عنده أفكار محددة عن الأجهزة الدولية القائمة التي يمكن تكليفها بهذه المهمة أو إذا كان يعتقد أنه يجب إنشاء لجنة دولية مخصصة مستقلة. وسأل المتكلم في ختام بيانه إذا كان المقرر الخاص يعتزم القيام برحلة أخرى قبل الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان التي ستجتمع في جنيف في شهري آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٤١ - السيد روغانارد (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): قال إن مسألة التناسب مسألة دقيقة وأنه ينوي مواصلة دراستها، لأنه من الصعب تقييم مدى تناسب عمل ما والرد عليه. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى إجراء تحقيق قضائي في حالات التعذيب فإنه على الرغم من أنه اقترح إنشاء لجنة مستقلة فإنه يرى أنه لا مانع من السماح لإسرائيل أولاً بالعناية بنفسها بهذا الموضوع. وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها مثل إسرائيل قال المقرر الخاص إنه يدرك شواغل إسرائيل في مجال الأمن بيد أنه يرى أنه قد بين في تقريره أن الوقائع ثابتة بوضوح فيما يتعلق بالجدار والمستعمرات، اللذين لهما طابع غير شرعي وآثار هائلة في حقوق الإنسان. وأردف قائلاً إنه كان يأمل في أن يتكلم ممثل إسرائيل في بيانه عن هاتين المشكلتين.

علقت الجلسة في الساعة ١٦/٤٠؛ وإستؤنفت في الساعة ١٧/٨٠.

٤٢ - السيد تيكن (تركيا): أعرب عن أمله في أن يسمح تحسن ظروف الأمن في العراق للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بدراسة حالة حقوق الإنسان في العراق بزيارة

كدرع بشري. ورأى المتكلم أن المقرر الخاص بتجاهله هذه العوامل قد اختار الاستناد إلى القانون وإلى الوقائع بطريقة انتقائية وخاطئة. ومن الجدير بالذكر أن المقرر الخاص لا يعتبر أي إجراء دفاعي اتخذته إسرائيل شرعياً أو متناسباً مع العمل الذي دفعها إليه ويجعل إسرائيل مسؤولة عن جميع مصائب الشعب الفلسطيني ويرى الزعماء الفلسطينيين والدول العربية التي تقول وترعى الإرهاب في المنطقة، وبذلك يزيد المشكلة بدلاً من حلها.

٣٩ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير المقدم من المقرر الخاص يشهد مرة أخرى على ممارسات إسرائيل الوحشية في الأراضي المحتلة ويبين بطريقة مقنعة ازدياد إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي بمواصلتها إقامة جدار العنصرية. وقال إنه يتفق مع المقرر الخاص في أن إقامة الجدار يرمي إلى الضم الواقعي لجزء متزايد من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يثبت رغبة إسرائيل في تقويض أي فكرة لإقامة دولة فلسطينية. وأشار إلى أن سورية ودول أخرى كثيرة قد حذرت من هذا الجدار التوسعي ومن أهداف إسرائيل، التي ستصير بلا شك إذا عقدت مفاوضات جديدة على أن هذا الجدار يمثل حدودها مع أي كيان فلسطيني. وهكذا لن يتحدث المرء بعد الآن عن دولة فلسطينية بل عن مقاطعة. وقس على ذلك مستعمرات الاستيطان وكل هذه الممارسات تنبثق عن الإرهاب وينبغي للمجتمع الدولي مكافحتها بجميع الوسائل. وإنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا إذا كافحته إسرائيل أيضاً. وإن دفاع إسرائيل الشرعي المزعوم يتمثل في الواقع في الدفاع عن الاحتلال والعدوان.

٤٠ - السيد فيني (سويسرا): هنأ المقرر الخاص على تقريره، ولاحظ أنه قد استفاد من الدعم السويسري في الاضطلاع بولايته. وتساءل عما إذا كان يمكن للمقرر الخاص أن يتوسع أكثر فيما يتعلق بمبدأ التناسب. ونظراً لأن

٤٦ - لاحظ أنه تسنى إعداد التقارير بفضل المعلومات التي قدمتها الحكومات في حين لم يتمكن المقرر الخاص من الذهاب إلى العراق، وتساءل عما إذا كان الافتقار إلى تقرير نهائي يؤثر في حقيقة أنه لم يقدم أي مشروع قرار بشأن هذا الموضوع.

٤٧ - السيدة ملكيوري (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فأعربت عن رغبتها في معرفة كيفية التي سيتسنى بها جمع الوثائق التي تتيح التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ظل نظام صدام حسين.

٤٨ - وتساءلت أيضا عن القواعد الدولية التي يجب احترامها لكي ينشئ العراقيون جهازا يكلف بالنظر في هذه الانتهاكات، وتساءلت عما إذا كان المقرر الخاص قد استطاع بحث هذه المسألة مع أعضاء المجلس الحكومي العراقي والممثلين الآخرين للمجتمع العراقي وإذا كان يتصور إنشاء سجلا بالمواعيد.

٤٩ - السيد الخفاجي (العراق): لاحظ أن البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة في نيويورك على استعداد لتقديم كل ما يستطيع من دعم للمقرر الخاص لتمكين الوفاء بولايته وأعرب عن أمله في أن يتحسن الوضع الأمني ويتيح للمقرر الخاص الذهاب إلى البلد لاستكمال تقريره.

٥٠ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): أعربت عن شكرها للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ للجهود المتواصلة التي بذلها للتوعية بمصير الفلسطينيين. وفيما يتعلق بالحدار الذي تجري إقامته الآن. وسألت عن كيفية التي يستطيع بها الفلسطينيون مقاومة مرسوم يقضي بأن يطلبوا تصريحاً لهم بالتجول.

٥١ - استطردت قائلة إن إسرائيل تحاول ترويع من يحاولون أن يقولوا الحقيقة ولا سيما ممثلوا الأمم المتحدة، بما

البلد لتكوين فكرة أفضل عن الحالة هناك. كما أعرب عن أمله في أن يتناول هذا المقرر مشكلة المحاولات التي جرت لتغيير التكوين الديموغرافي لمناطق معينة في البلد بعد الحرب والصعوبات التي تواجهها عدة طوائف إثنية ودينية وطوائف أخرى لاسيما الأتراك.

٤٣ - السيد دي لورينتس (الولايات المتحدة): خاطب المقرر الخاص المعني بدراسة حالة حقوق الإنسان في العراق فأثنى عليه لحضوره مؤتمر مدريد. وأعرب عن أمله في أن يتمكن من الذهاب إلى العراق في أقرب وقت ممكن.

٤٤ - أشار إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ فذكر أن وفده سيتناول مضمون التقرير بقدر أكبر من التفصيل في دورة حقوق الإنسان التي يرى أنها محفل أنسب لهذا الموضوع. وقال إن التقرير قد خيب أمله كثيرا ويعتبر متحيزا للغاية، لاسيما يتعلق بمبدأ التناسب. وأضاف قائلا إن هذا التقرير لم يراع السياق الذي اتخذت فيه القرارات موضع الانتقاد، ولا يعزز قضية حقوق الإنسان ولا البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

٤٥ - السيد العنيزي (الكويت): أعرب عن أسفه لأن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق لم يتمكن من زيارة ذلك البلد لأسباب أمنية، ولاحظ أن مشكلة السجناء هي من بين المسائل التي كلف المقرر بدراستها. وذكر أنه وفقا للمعلومات التي تم الحصول عليها بتعاون من اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإنه قد أمكن تحديد ٤٥ ضحية. وقال إنه يرى أن الجرائم المرتكبة هي جرائم حرب. وأكد أن الأمين العام ومجلس الأمن قد شجبا مدافن العظام التي اكتشفت، وأكد أنه من المهم أن يأخذ التقرير الذي سيصدره المقرر الخاص في الاعتبار البيانات المقدمة من الحكومة الكويتية في هذا الصدد.

واضح على وجود انتهاكات لحقوق الإنسان. وقال ردا على ممثل إيطاليا أن النظام العراقي قد اعتاد أن يحتفظ بآثار لما يحدث في البلد لكن عمليات النهب والتدمير التي أعقبت الحرب قد أسهمت في اختفاء عدد من الوثائق. وأردف قائلا إن المجلس الحكومي والوزراء والتحالف يبدلون مع ذلك قصارى جهدهم لجمع أكبر عدد ممكن من الأدلة. ويبدو بصفة خاصة فيما يتعلق بالحفاظة الشمالية أن الحكومة كانت وراء اختفاء آلاف من الأشخاص. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورا رئيسيا في هذا الموضوع. وفيما يتعلق بالمعاقبة على الانتهاكات المرتكبة قال إنه يعتقد أن المجلس الحكومي العراقي أعد مشاريع قوانين بشأن إقامة محكمة، وأنه يأمل في أن تكون هذه المشاريع متفقة مع الالتزامات القانونية الدولية للعراق، لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ووجه كلامه إلى ممثل العراق وقال إنه يتطلع إلى التعاون مع الحكومة العراقية.

٥٤ - السيد دوغارد (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧): حرص على أن يؤكد لممثل إسرائيل وممثل الولايات المتحدة أنه ليس له أي غرض سياسي، وأن هدفه الوحيد هو احترام حقوق الإنسان. ولاحظ أن ممثل الولايات المتحدة قد أتهمه بالتكلم عن التناسب بطريقة متحيزة للغاية لكن ينبغي مواجهة الحقيقة. وإذا كان صحيحا أن إرسال الانتحاريين الفلسطينيين إلى إسرائيل ليقتلوا أمر مؤسف ويستحق الإدانة فإنه ينبغي ملاحظة رد فعل إسرائيل (اعتقال ٦٠٠٠ فلسطيني وعمليات إعدام دون محاكمة وتدمير المساكن وفرض حظر التجول وإنشاء مراكز للمراقبة) الذي يتسبب في إفقار ٦٠ في المائة من السكان الفلسطينيين اعتبارا من الآن لم يعد من الممكن السكوت على إقامة الجدار، الذي سيؤثر في حياة ٥٠٠ ألف فلسطيني ويبدو أنه يعيد تخطيط

في ذلك المقرر الخاص وكذلك الشخصيات الدولية الأخرى. وأردفت قائلة إن الهجمات التي شنت لا تستهدف مهامهم ودورهم فحسب بل أيضا أشخاصهم، وأنه ينبغي إدانة هذه الهجمات. وأضافت قائلة إن المقرر الخاص لم يفعل سوى بيان واقع الحال، وهو واقع يتسم بمصادرة الأراضي وتدمير المساكن والإذلال المؤسسي لشعب وقمع المحتجزين وأشكال من المعاملة اللا إنسانية وسياسة استعمارية لا تتوقف.

٥٢ - السيدة خليل (مصر): لاحظت أن التحليل المثير للاهتمام الذي أجراه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عن إقامة الجدار ومستعمرات الاستيطان يبرز مرة أخرى الطابع غير المشروع للإجراءات التي تتخذها إسرائيل. وأعربت عن أملها في أن يقدم التقرير الجاري إعداده إلى اللجنة في أن يولين المجتمع الدولي كل الاهتمام المنشود.

٥٣ - السيد مافروماتس (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بدراسة حالة حقوق الإنسان في العراق): حرص على أن يؤكد لممثل تركيا أنه لم يهمل على الإطلاق حالة الأقليات الإثنية الدينية والأقليات الأخرى. وقال إنه قد قابل فعلا الأتراك مرتين وأنه سوف يبذل قصارى جهده لمقابلة أشخاص آخرين. وردا على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أعرب عن أمله في أن تسهل الضمانات التي أعطيت له في مدريد فيما يتعلق بأمنه إذا ذهب إلى العراق زيارته القادمة لذلك البلد. ووجه كلامه إلى ممثل الكويت فقال إن الأشخاص المختفين والسجناء هم من بين أولوياته الرئيسية. وأردف قائلا إنه لا يعرف ما إذا كانت هذه الجرائم هي جرائم ضد البشرية ولكن يستطيع المرء أن يقول منذ الآن حسب المعلومات المتوافرة لديه أنه يوجد دليل

حدود إقليمين. وأعرب عن خيبة أمله لأن ممثل الولايات المتحدة لم يشير إلى هذه المسألة، وطلب منه أن يزن جميع العوامل وأن يسأل نفسه بمنتهى الأمانة ما إذا كان التقرير مبالغاً فيه. وقال إنه يعتقد بإخلاص أن كفة الميزان ترجح ضد إسرائيل.

٥٥ - السيدة نعمان (اليمن): حيت المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ على شجاعته، وأعربت عن أملها في أن يثبت المجتمع الدولي حياده في هذا الموضوع، ويضغط على إسرائيل لكي تكف عن أعمال العنف التي تقوم بها.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٥
